



العلاقة بين مكونات هيكل الملكية واختيار السياسات المحاسبية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولي (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)*

م.م. صلاح جواد كاظم¹ ، أ.د. بكر إبراهيم محمود²

المخلص

يهدف البحث الى توضيح البعد الفلسفي لهيكل الملكية من جوانبه كافة وبيان دوره في اختيار السياسات المحاسبية وانعكاسهما في القيمة السوقية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال اختيار 11 مصرفاً من المصارف التجارية المدرجة في السوق النظامي وإجراء الاختبار عليها للفترتين من (2010-2014) ومن (2015-2019)، أي قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي، واستخدام مقياس القيمة الدفترية الى القيمة السوقية لقياس السياسات المحاسبية المعبر عنها (بالتحفظ المحاسبي)، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات بالأعتماد على برنامج التحليل الاحصائي (Eviews9) لغرض إجراء اختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية ما بين نسبة الملكية الإدارية وسياسة التحفظ المحاسبي قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS، وهذا يؤشر على إن تطبيق المعايير لم يحد من سلوك الإدارة أتجاه سياسة التحفظ، وإن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS حد من تأثير ارتفاع نسبة كبار المساهمين في التأثير على قرارات الإدارة أتجاه سياسة التحفظ المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: مكونات هيكل الملكية، السياسات المحاسبية

The Relationship between the Components of the Ownership Structure and the Choice of Accounting Policies in Light of International Financial Reporting Standards (An Applied Study in the Iraq Stock Exchange)

Salah Chyad Kadhim¹ , Bakr Ibrahim Mahmood²

Abstract

The study aims to examine the relationship between the components of the ownership structure and the choice of accounting policies for commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange. The research data consisted 11 commercial banks listed in the regular market and conducting a test on them for the two periods, before (from 2010 to 2014) and after (from 2015 to 2019) the Implementation of international financial reporting standards. This study, therefore, uses of the book value scale to the market value to measure the accounting policies expressed (with accounting conservatism), and multiple linear regression analysis was used to test hypotheses by relying on the statistical analysis program software (Eviews9) for the purpose of conducting hypothesis testing. The findings showed that the absence of a statistically significant relationship between institutional ownership and the choice of accounting policies, while there was a positive relationship and a statistical indication between major shareholders and the choice of accounting policies, as well as the existence of an inverse relationship and statistical significance between administrative ownership and the choice of accounting policies. In addition, the study found that there is no statistically significant relationship between institutional ownership and the choice of accounting policies, and major shareholders and the choice of accounting policies, while there was an inverse relationship and a statistical significance between administrative ownership and the choice of accounting policies.

Keywords: Components of ownership structure, Accounting policies

انتمساب الباحثين

¹ قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة أروك، شارع 52 حي الوحدة، العراق، بغداد، 10021

¹salah.ch.kadhim@uruk.edu.iq

² قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، بغداد، 10021

²bakrmahmoud@uomustansiri.yah.edu.iq

¹ المؤلف المراسل

معلومات البحث

تأريخ النشر : حزيران 2022

Affiliation of Authors

¹ Department of Accounting, College of Administration and Economics, URUK University, 52 st AL-Wahda, Iraq, Baghdad, 10021

¹salah.ch.kadhim@uruk.edu.iq

² Department of Accounting, College of Administration and Economics, AL-Mustansaria University, Iraq, Baghdad, 10021

²bakrmahmoud@uomustansiri.yah.edu.iq

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: June 2022

المقدمة:

يمثل هيكل الملكية أحد آليات حوكمة الشركات الذي يساهم في خفض مشاكل الوكالة وزيادة الدور الرقابي للمساهمين على تصرفات المديرين والحد من السلوك الانتهازي، وعليه يُعد نمط الملكية المحدد الأساس لمشكلة تعارض المصالح في الشركة، وذلك لأثره البالغ في تكوين مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه، ومن ثم، تحديد من له حق الرقابة وكيفية إنتاج التقارير المالية التي تظهر بها الأرباح.

وقد أُجريت العديد من الدراسات الهادفة إلى التعرف على أنماط هيكل الملكية وعلاقتها بالعديد من المتغيرات المستقلة بأداء الشركة التي يتمثل أهمها في دقة توقعات المحللين الماليين والتحفيز المحاسبي والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وهيكل رأس المال وقرارات التمويل وجودة الأرباح، وتتفق الأدبيات المحاسبية في تعريفها لهيكل الملكية وأنواعه المختلفة، ففيما يخص هيكل الملكية فهو تعبير عن مجموع حصص رأس المال التي تمتلكها المجموعات والأفراد والتي تشكل في مجموعها رأس مال الشركة، أما أنواعه فتتمثل في الملكية المؤسسية، الإدارية، كبار حملة الأسهم، الأجنبية والملكية الحكومية وغيرها.

وتضمن البحث أربعة محاور أساسية فيما اختص المحور الأول لبيان منهجية البحث ودراسات سابقة، بينما خُصص المحور الثاني للجانب النظري في محورين، الأول مكونات هيكل الملكية مدخلا نظريا، والثاني السياسات المحاسبية مدخلا نظريا، فيما خُصص المحور الثالث إلى الجانب التطبيقي الذي يتضمن اختبار العلاقة بين مكونات هيكل الملكية واختيار السياسات المحاسبية قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي IFRS، وقد خُصص المبحث الأخير لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة**أولاً: منهجية البحث****1- مشكلة البحث:**

إن وجود تعارض ما بين الإدارة والمالكين وباقي أصحاب المصلحة كان نتيجة ضعف الاهتمام بتنظيم العلاقة بين الأطراف المختلفة التي لها مصالح داخل الشركة، الأمر الذي قد يتسبب في خلق حالة عدم التوازن بين مصالح تلك الأطراف وزيادة مشاكل الوكالة وإساءة فهم العلاقة التي تدار بها الشركات، ويستند هذا التعارض على أساس تعظيم المنفعة الذاتية لكل طرف على حساب الطرف الآخر، وبهذا تعتقد نظرية الوكالة على إن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية تتأثر فقط بآثارها النسبية على الدخل

وفقاً لتفضيلاتها دون الأخذ بنظر الاعتبار أيًا من تفضيلات الأطراف الأخرى من أصحاب المصلحة في الشركة. وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- 1- هل توجد علاقة بين مكونات هيكل الملكية واختيار السياسات المحاسبية؟
- 2- هل لمكونات هيكل الملكية دورا في اختيار السياسات المحاسبية؟ وما مدى صحة فكرة وجود دوافع اقتصادية للإدارة من عمليات اختيار الطرق والممارسات المحاسبية، بمعنى لماذا تختار الإدارة سياسات محاسبية معينة دون غيرها؟

2- فرضية البحث**الفرضية الرئيسية:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين مكونات هيكل الملكية واختيار السياسات المحاسبية، وتتفرع منها ثلاث فرضيات فرعية وكالاتي:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين نسبة الملكية المؤسسية واختيار السياسات المحاسبية.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين نسبة كبار المساهمين واختيار السياسات المحاسبية.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين نسبة الملكية الإدارية واختيار السياسات المحاسبية.

ملاحظة: سيتم اختبار الفرضيات على فترتين الأولى قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي وتبدأ من عام 2010 الى عام 2014. أما الثانية بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي فتبدأ من عام 2015 الى عام 2019.

3- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أن دراسة العوامل والمحددات التي تؤثر باختيار الإدارة للبدائل المحاسبية سوف يساعد المحللين الماليين على تحليل سلوك الإدارة والتنبؤ به مستقبلاً، فضلاً عن أنه سوف يعطي رؤية أوضح وأعمق لمتخذي القرارات عند تفسير البيانات المحاسبية التي تشتمل عليها التقارير السنوية للمصارف التجارية.

4- أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- دراسة وتحليل مكونات هيكل الملكية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

من الضياع ويجنب المصرف احتمالية التعرض للإفلاس، وذلك لما تنطوي عليه مجالات الأستثمار من مخاطر متمثلة في عمليات الاقتراض.

وقد سُحِبَ من هذا المجتمع عينة مكونة من (11) مصرفاً وذلك بعد استبعاد المصارف الإسلامية والبالغ عددها (21) مصرفاً، و (12) مصرفاً بسبب عدم توافر افصاح عن هوية المساهمين ونسبة تملكهم لأسهم المصرف خلال فترة البحث، وبذلك تشكل عينة البحث ما نسبته (25%) من مجتمع البحث.

7- حدود البحث:

- 1- الحدود المكانية: يشمل نطاق البحث الحدود المكانية المتمثلة بعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2- الحدود الزمانية: القوائم والتقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث للمدة من (2010-2014)، والمدة (2015-2019) التي تم فيها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS.

8- النموذج المستخدم في اختبار الفرضيات:

$$C_{t,i} = \beta_0 + \beta_1 IO_{t,i} + \beta_2 MS_{t,i} + \beta_3 MO_{t,i} + \beta_4 ROA_{t,i} + \beta_5 SIZE_{t,i} + Firm\ and\ year\ Dummies + \varepsilon_{t,i} \dots\dots (1)$$

9- قياس متغيرات البحث:

المتغيرات التابعة:

يتمثل المتغير التابع في هذا البحث بالسياسات المحاسبية:

$C_{t,i}$: تمثل السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركة (i) في السنة (t) عند إعداد القوائم المالية وتتمثل بسياسة **التحفظ المحاسبي** ويتم قياسها عن طريق قسمة القيمة الدفترية/القيمة السوقية، وتتمثل القيمة الدفترية بحقوق الملكية (الموجودات - المطلوبات).

المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في هذا البحث بمكونات هيكل الملكية:

$IO_{t,i}$: تمثل الملكية المؤسسية للشركة (i) في السنة (t) ويتم قياسها عن طريق قسمة عدد الاسهم المملوكة من قبل المؤسسات على اجمالي عدد الاسهم.

$MS_{t,i}$: تمثل كبار المساهمين للشركة (i) في السنة (t) ويتم قياسها عن طريق قسمة عدد الاسهم المملوكة من قبل المساهمين الذين يمتلكون نسبة أسهم تزيد عن 5% إلى إجمالي عدد الاسهم.

2- توضيح البعد الفلسفي لظاهرة هيكل الملكية ودوافعها ودورها في اختيار السياسات المحاسبية.

3- تسليط الضوء على السياسات المحاسبية وبيان مدى تأثير مكونات هيكل الملكية في الاختيار من بين بدائل تلك السياسات في ظل تطبيق معايير الإبلاغ المالي.

4- تقديم أدلة مستمدة من واقع التطبيق العملي في البيئة العراقية عن دوافع اختيار السياسات المحاسبية من قبل الإدارة ومدى تأثير هيكل الملكية في اختيار تلك السياسات.

5- منهج البحث ووسائل جمع البيانات:

أعتمد البحث كلا من المنهجين الوصفي والاستنباطي لدراسة العلاقة بين مكونات هيكل الملكية واختيار السياسات المحاسبية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال استخدام التحليل الاحصائي لبيان وجود الارتباط من عدمه بين المتغيرات، إذ تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد في إجراء الاختبارات، ولغرض جمع البيانات المتعلقة بالجانب العملي أعتمد الباحث على القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة ومرافقي الحسابات للمصارف محل البحث والمنشورة ضمن موقع سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2010-2019) في جمع واستخراج البيانات اللازمة وتنظيمها وتصنيفها ضمن برنامج Excel، ومن ثم استخدام برنامج (Eviews9) للتحليل واختبار الفرضيات، وفيما يخص الجانب النظري أعتمد الباحث في هذا الجانب على ما أستطاع التوصل إليه من الأدبيات العربية والأجنبية متمثلة بالكتب والأطاريح والبحوث والدوريات المنشورة وغير المنشورة، وكذلك القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة والمواقع الإلكترونية ذات الصلة بموضوع البحث.

6- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (السوق النظامي) والبالغ عددها (44) مصرفاً، وفقاً للموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية للفترة (2010-2019)، ويأتي اختيار الباحث للقطاع المصرفي لأسباب تتعلق بطبيعة الدراسة، فالصفة الملازمة لهيكل الملكية في المصارف التجارية، هي الملكية المركزة التي تتصف بقدرتها العالية في الهيمنة على قرارات مجلس الإدارة وتوجيهها نحو أهدافها المرجوة، وإلى جانب ذلك تأتي أهمية هيكل الملكية في هذه الشركات لضبط إيقاع الأستثمار بالشكل الذي يحقق التوازن بين ربحية الأستثمار ومخاطرة، وبما يؤمن الحماية لأموال المودعين

توصلت الدراسة إلى إنه يمكن تمييز محددات هيكل الملكية في الشركات إلى بعدين رئيسيين، أحدهما يمثل نسبة التملك (تركز الملكية)، والثاني يمثل هوية المالكين.

2- دراسة الشاهد والعناتي (2017): [2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر هيكل الملكية في جودة الأرباح المحاسبية في البنوك الأردنية، كما هدفت إلى التعرف على أثر بعض خصائص البنوك في جودة أرباحها وقياس أثر هيكل الملكية في جودة الأرباح، وخلصت إلى وضوح اختلاف أثر متغيرات هيكل الملكية باختلاف مقاييس جودة الأرباح، بينما كان أثر متغيرات ملكية المؤسسات والافراد وتركز الملكية واضحا في أغلب المقاييس، في حين كان تأثير متغيرات ملكية الحكومة والملكية الأجنبية في مقياس جودة المستحقات فقط.

3- دراسة (Kamaruzaman et. al, S. A. (2019): [3]

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح عن مخاطر الشركات وقيمتها، للشركات العامة المدرجة في ماليزيا، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين محددات هيكل الملكية المتمثلة ب (الملكية المؤسسية، الملكية الإدارية والملكية العائلية) والإفصاح عن مخاطر الشركات، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير للملكية المؤسسية على الإفصاح عن مخاطر الشركات، وإن الإفصاح عن مخاطر الشركات يؤثر على قيمة الشركة وبطريقة سلبية، ويمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة المستثمرين على اعتبار هيكل ملكية الشركة أحد المعايير المحتملة في اتخاذ قرار الاستثمار.

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة باختيار السياسات المحاسبية:

1- دراسة مصطفى (2017): [4]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اهم السياسات المحاسبية المتبعة بين الشركات وتقييم ما يترتب عليها من اثار في القرارات الاقتصادية للأطراف ذات العلاقة، فضلا عن دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في قرار اختيار السياسات المحاسبية، وتوصلت إلى تبين اساليب المعالجة المحاسبية لبعض السياسات المحاسبية وهما سياسة تقييم المخزون السلعي وسياسة تقييم الاستثمارات في الاوراق المالية قصيرة الاجل، كما بينت الدراسة ان هنالك عوامل تؤثر في قرار اختيار السياسات المحاسبية مثل (حجم المنشأة، نسبة الملكية الحكومية والتغير في الأرباح).

2- دراسة (Sandaruwan, E.A.P. et. al., (2018): [5]

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار محددات اختيار السياسات المحاسبية بموجب معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS) وقياس تأثير تلك المحددات على خيارات السياسات المحاسبية، وأشارت النتائج إلى

$MO_{t,i}$: تمثل الملكية الادارية للشركة (i) في السنة (t) ويتم قياسها عن طريق قسمة عدد الاسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية على إجمالي عدد الاسهم.

المتغيرات الضابطة:

وهي المتغيرات التي تؤثر على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبذلك فهي تستخدم في البحوث التجريبية لضبط أثرها على العلاقة بين المتغيرات وتقليل الأخطاء في التجارب، بينما يبقى الاهتمام منصبا على ملاحظة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

$SIZE_{t,i}$: يمثل حجم الشركة (i) في السنة (t) و يقاس عن طريق لوغاريتم الموجودات.

$ROA_{t,i}$: تمثل العائد على الموجودات للشركة (i) في السنة (t) ويقاس من خلال قسمة الربح التشغيلي على مجموع الموجودات.

$YEAR_{t,i}$: تمثل السنوات

$FIRM_{t,i}$: تمثل الشركة (المصرف).

ثانيا: دراسات سابقة:

هنالك دراسات متعددة عرضت مكونات هيكل الملكية وطبيعته، ودراسات أخرى عرضت السياسات المحاسبية (التحفظ المحاسبي) والعوامل المؤثرة فيها، ويعرض الباحث أهم الدراسات السابقة في كلا المجالين:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بهيكل الملكية:

1- دراسة عيدان (2020): [1]

ركزت هذه الدراسة على العلاقة بين محددات هيكل الملكية وتقرير تعليقات الإدارة وأثرهما في عدم تماثل المعلومات من خلال التطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، التي اعتمدت الأساليب الإحصائية لاختبار أثر محددات هيكل الملكية وتقرير تعليقات الإدارة والمتغيرات الضابطة في عدم تماثل المعلومات للمصارف عينة البحث، وهدفت الدراسة إلى تحديد وقياس محددات هيكل الملكية المتمثلة بنماذج وأنواع هياكل الملكية للمصارف عينة البحث، فضلا عن تحديد متطلبات الإفصاح في تقرير تعليقات الإدارة، واختبار مدى وجود مستوى مقبول للاختلال لتلك المتطلبات، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين محددات هيكل الملكية (علاقة طردية- الملكية المركزة، الأجنبية والملكية الإدارية)، وعلاقة عكسية (الملكية العائلية والمؤسسية) وتقرير تعليقات الإدارة، كما يوجد أثر لمحددات هيكل الملكية وتقرير تعليقات الإدارة في عدم تماثل المعلومات، وكذلك

يمارسون السيطرة على الشركة بما يتلاءم مع نسبة ملكيتهم من الأسهم ويعبر عن هذا النوع بالملكية المركزة.

2- مفهوم هيكل الملكية وأنواعه:

إن بداية التطرق إلى مفهوم هيكل الملكية قد بدأ على نطاق واسع منذ عام (1932) من قبل كلا من (Berle & Means)، إذ يُعد هيكل الملكية مهما في تحديد هدف الشركة و ثروة المساهمين وتعظيم ربحيتها، التي تعد الهدف الأساسي للمستثمرين، ومنذ أن بدأ الجدل يُثار حول نظرية الوكالة و ما ينتج عنها من مشكلات لم يتوقف الباحثين في دراسة العوامل المؤثرة على تكاليف الوكالة سعياً منها لرصد واقتراح أفضل الممارسات التنظيمية للتخفيف منها [10].

يُعرف هيكل الملكية على أنه القدرة على ممارسة السيطرة من خلال توزيع الأسهم ذات العلاقة بالأصوات ورأس المال، فضلا عن هوية أصحاب الأسهم، إذ إن الفكرة من وراء مفهوم هيكل الملكية هو القدرة على فهم الطريقة التي يتفاعل من خلالها المساهمين مع إدارة الشركة، وقد يتأثر هيكل الملكية بعوامل خاصة بكل بلد مثل الثقافة الوطنية والحوافز الضريبية الوطنية و الاختلافات في الهياكل القانونية الوطنية [11]، و عُرف هيكل الملكية على إنه مجموع حصص رأس المال التي يمتلكها الأفراد والمجموعات والتي تشكل في مجموعها رأسمال الشركة، وباختلاف هذه المجموعات فإن مصالحها واهتماماتها و تأثيراتها في القرارات المالية و الإدارية تكون مختلفة، وليست بالضرورة أن تكون الأهداف متجانسة فيما بينهم [12]، وقد أتفق العديد من الكتاب و الباحثين ومنهم [13] اللذين تناولوا تعريف هيكل الملكية بالدراسة والتحليل، على إنه مجموع حصص رأس المال التي تمتلكها المجموعات والأفراد التي تشكل في مجموعها رأس مال الوحدة الاقتصادية، وقد صُنفت تلك الحصص بحسب نوع ملكيتها إلى ملكية إدارية، ملكية أجنبية، ملكية حكومية، ملكية مؤسسية و ملكية عائلية.

الملكية الأجنبية:

تشير الملكية الأجنبية إلى إجمالي نسبة الأسهم المملوكة من قبل المستثمرين الأجانب إلى الأسهم الكلية للشركة، وتؤدي الملكية الأجنبية دورا مهما في الأسواق الناشئة، إذ تعمل على ضمان السيولة والكفاءة وذلك عن طريق دعم ومشاركة المستثمر الأجنبي للتنمية الاقتصادية من خلال زيادة عرض رأس المال [14]، ولكون الشركات الأجنبية تمتلك المزيد من الخبرات في الأعمال

أنه نظرا لوجود بعض المرونة في المعايير المحاسبية، فقد سمح هذا للمديرين باستخدام طرق زيادة/ تخفيض الدخل نظرا لأن المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية تسمح للمديرين بإساءة استخدام السياسات المحاسبية، ولذلك هنالك توجه من قبل منظمي المعايير بشأن تقليل الطرق البديلة التي من المحتمل أن تحسن جودة التقارير للشركات.

3- دراسة (Ali & Ahmed, 2016): [6]

ركزت هذه الدراسة على اختبار محددات خيارات السياسة المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS) للشركات المدرجة في جنوب آسيا، وأشارت النتائج إلى وجود بعض المرونة في المعايير المحاسبية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية، مما يسمح للمديرين من اختيار طريقة محاسبية معينة تزيد من منافعهم الخاصة على حساب المساهمين، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إدارة الأرباح وانخفاض جودة التقارير، ولذلك هنالك مجال للمنظمين وواضعي المعايير لتقليل الطرق المحاسبية البديلة المسموح بها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

المحور الثاني: الجانب النظري للبحث

أولا: هيكل الملكية

1- طبيعة مكونات هيكل الملكية:

تطلب هيكل الملكية في الآونة الأخيرة اهتمام الباحثين بشأن الوحدات الاقتصادية، وذلك لما له من تأثيرات مختلفة في جوانب أدائها، إذ يتأثر سلوك المستثمرين بالإشارات التي يرسلها اختلاف هيكل الملكية وتنوعه، ويؤدي فهم هيكل الملكية في الوحدات الاقتصادية إلى فهم أوسع للعلاقة التي تُدار بها هذه الوحدات، وسبل الحفاظ على توازن المصالح داخلها، ولذلك فإن الدول ذات التشريعات الراسخة والمنظمة للعلاقة بين مختلف أصحاب المصالح داخل الوحدة الاقتصادية، تقل فيها حاجة تلك الوحدات لآليات أخرى لتنظيم تلك المصالح مثل: تركيبة هيكل الملكية و آليات الحوكمة، على العكس من الدول النامية التي تلجأ فيها الوحدات الاقتصادية لطرق أخرى لتنظيم نفسها، وذلك لافتقارها لمثل هذه التشريعات [7]، ووفقا للدراسات التي أجريت من قبل كل من [8]، [9] فإنه يتم تمييز هياكل الملكية للشركات في أنحاء العالم كافة إلى نموذجين رئيسيين، يتمثل النموذج الأول بالشركات التي تتوزع فيها الملكية بيد عدد كبير من حملة الأسهم، وهو ما يُعبر عنه بالملكية المشتتة التي لا يوجد فيها ملامح واضحة لكبار حملة الأسهم، أما النموذج الثاني فيتمثل بالشركات التي تتركز فيها الملكية لدى مساهم معين أو مجموعة من حملة الأسهم الذين

مصالحهم تتقارب مع مصالح المساهمين الآخرين، وهذا يعمل على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، إذ إن الشركات التي يتزايد لديها استقلال وكفاءة مجلس الإدارة، وتلك التي يمتلك أحد مستثمريها نسبة كبيرة من الأسهم والشركات التي تنخفض لديها نسبة الديون إلى حقوق الملكية ينخفض لديها ممارسات إدارة الأرباح بصورة جوهرية [17]، بينما أشارت وجهة النظر الثانية إلى أن ارتفاع درجة الملكية الإدارية يؤدي إلى سيطرة المديرين بشكل أكبر على الشركة، ومن ثم يكون لديهم مجال أكبر لتحقيق مصالحهم الذاتية، ومن ثم زيادة نفوذ الإدارة مع زيادة حصتها في الملكية وبذلك يكون لديها مجال أوسع للعمل بشكل نفعي واتخاذ القرارات التي تحقق مصالح الملاك [18].

الملكية الحكومية State Ownership:

وتمثل الملكية الحكومية في الشركات نسبة الأسهم المملوكة للحكومة إلى إجمالي أسهم الشركة وعدد ممثلي الحكومة في مجلس الإدارة، فقد يسعى هؤلاء الممثلين لتحقيق الأهداف المتعلقة بمصالح الدولة وليس الأهداف التجارية المتعلقة بمصالح المساهمين الآخرين (مثل الربحية)، وهذا يخلق ضغطاً على الشركات المرتبطة بالحكومة في الكشف عن معلومات إضافية وذلك للحد من الأهداف المتعارضة بين المساهمين المختلفين [19]، وهناك وجهتي نظر متعارضة وفقاً لكل من (الشاهد والعناتي) فيما يتعلق بالملكية الحكومية، الأولى: هي أن الشركات الخاضعة للسيطرة الحكومية تكون أكثر عرضة للتلاعب بالأرباح لعدة أسباب منها قيام الحكومة بإخفاء موارد الشركة لأهداف سياسية، وأن الشركات التي فيها وجود حكومي عالي تعاني من مشكلة الوكالة بشكل واضح، لأن المديرين في هذه الشركات يكونون مسؤولين من قبل الحكومة وليس من المالكين، فضلاً عن قيام الحكومة باستخدام هذه الشركات لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية قصيرة الأجل، التي غالباً ما تتعارض مع تعظيم ثروة المساهمين، أما وجهة النظر الثانية فقد اعتبرت السيطرة الحكومية تؤدي إلى زيادة جودة الأرباح لأسباب عديدة منها: إن الحصص الحكومية في الشركات يتم تمويلها من أموال الدولة، ومن ثم فإن ملكيتها تعود بالكامل للدولة وليس للأفراد الذين قد يؤثر على ممارسات الشركة، فضلاً عن أن الحكومة عندما تكون مهتمة بتحصيل إيرادات أكبر من الضريبة، فقد يكون لوجودها أثر إيجابي عندما تضغط على المديرين لاتخاذ قرارات فاعلة تؤدي إلى زيادة الربح ومن ثم زيادة الضريبة المدفوعة للحكومة، وكذلك تتحسن جودة الأرباح عندما يكون هدف الحكومة تحسين حوكمة الشركات التي

التجارية، فضلاً عن تنظيم المشاريع أكثر من الشركات المحلية فإن أسلوب إدارتها يتميز بأنه أكثر كفاءة، مما يعكس تفوق أدائها الدائم عن الشركات الأخرى والتي توفر الدعم المستمر لحسن سير الشركات التي تقع في الاقتصادات الناشئة، ومن ثم سوف ينعكس كل ذلك إيجاباً على أداء الشركات المحلية، كما أنه يمكن تقسيم الملكية الأجنبية إلى فرعين، أحدهما الملكية المؤسسية الأجنبية التي تدل على نسبة ملكية الشركات الأجنبية إلى إجمالي أسهم الشركة، والآخر هي الملكية الفردية الأجنبية وتعرف بأنها نسبة ملكية الأفراد الأجانب إلى إجمالي أسهم الشركة، فالملكية المؤسسية الأجنبية بمفردها تزيد من القواسم المشتركة في السيولة بالنسبة إلى الشركات الكبيرة على العكس من الملكية الفردية الأجنبية التي تؤدي إلى زيادة في القواسم المشتركة بالنسبة للشركات الصغيرة [15].

الملكية الإدارية: Management Ownership:

ويُقصد بالملكية الإدارية مقدار حصة الإدارة في ملكية الشركة، وتعرف على إنها ملكية الإدارة لجزء من أسهم الشركة التي تقاس من خلال قسمة الأسهم المملوكة من قبل الإدارة على الأسهم الكلية للشركة، ولذلك ظهرت مشكلة الوكالة نتيجة فصل الملكية عن الإدارة الأمر الذي أدى بدوره إلى تضارب المصالح بين كل من الوكيل والممثل في الإدارة والأصيل الممثل بالمالك ويرجع هذا التضارب إلى سببين رئيسيين هما اختلاف الأهداف بين كل من الوكيل والأصيل، فضلاً عن عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين، فالهدف الأساس للملاك هو الحفاظ على ثروتهم وتعظيم منفعتهم وقيمة الشركة على الأمد الطويل، وفي المقابل فإن هدف المديرين هو تحقيق منفعتهم الشخصية والحفاظ على مناصبهم على المدى القصير دون الأخذ بنظر الاعتبار تحقيق منافع الشركة طويلة الأجل والحفاظ على قيمتها وحقوق الأجيال القادمة على الأمد البعيد [16].

وفيما يتعلق بالملكية الإدارية هنالك وجهتا نظر بشأن تأثير الملكية الإدارية على توجيه دوافع المديرين، تشير وجهة النظر الأولى إلى أن ملكية الأسهم من قبل المديرين تساعد على تقارب مصالحهم مع مصالح المساهمين، ومن ثم تعمل زيادة تركيز الملكية الإدارية على الحد من السلوك الانتهازي للمديرين وتحفزهم على العمل بطريقة تحسن من جودة الأرباح وتعظم من قيمة الشركة، أما إذا كانت حصة الملكية الإدارية منخفضة فستكون دوافعها ضعيفة للعمل بما يحقق مصالح حملة الأسهم الخارجيين، إذ إنه عندما تمتلك الإدارة أكثر من 10% من حقوق الملكية فإن

اندماج شركات عائلية تملك أكثر من 5% فتعتبر العائلة المؤسسة هي العائلة التي تمتلك أكبر نسبة من الأسهم [18].

ومن جانب آخر أشار العديد من الباحثين ومنهم [21] و [22] إلى أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من هياكل الملكية في الوحدات الاقتصادية، وهما الملكية المشتتة والملكية المركزة، وتعني الملكية المشتتة وجود عدد كبير من المساهمين بالشركة، والذين يمتلكون عددا قليلا من أسهم الشركة، ويكون لهذا النوع من الملكية تأثير ضعيف على قرارات وتصرفات الإدارة، مما يترتب عليها زيادة تكاليف الوكالة ومشاكلها الناجمة من انفصال الملكية عن الإدارة، أما الملكية المركزة فهي تشير إلى تركيز الملكية في أيدي عدد محدود من المساهمين، إذ يحق لهذا النوع من الملاك الاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية، وعليه يمكن تصنيف الملكية المركزة إلى أنواع متعددة: ملكية مركزة في يد كبار المساهمين، و ملكية مركزة في يد المؤسسات المالية، و ملكية مركزة في يد الإدارة، و ملكية مركزة في يد الدولة و ملكية مركزة في يد مستثمر أجنبي، والشكل أدناه يوضح مكونات هيكل الملكية:

ثانيا: السياسات المحاسبية

1- مفهوم السياسات المحاسبية:

عرفت السياسة اصطلاحا على إنها "النشاط الذي يُمكن الناس من صياغة القواعد العامة التي يعيشون في ظلها، أو تعديلها، أو المحافظة عليها" [23].

تؤدي السياسات المحاسبية دورا هاما في توفير وإعداد البيانات المالية، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المنظمات المهنية والباحثين لما له من تأثير واضح على البيانات المالية، وفي هذا الصدد فقد عرف "معيار المحاسبة الدولي رقم (8)" السياسات المحاسبية على أنها "مبادئ وأسس وأعراف وقواعد وممارسات محددة تطبق من قبل المنشأة عند إعداد وعرض القوائم المالية" [24].

ووفقا لرؤية [25] فإن السياسة المحاسبية هي مجموعة أدوات التطبيق العملي التي تستخدمها الإدارة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ المحاسبية، وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدد، وعليه فإن القاعدة العامة في تحديد معالم السياسة المحاسبية هي أن تأتي أدوات التطبيق العملي ملائمة بقدر الإمكان لظروف الحال وطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية، وقد عرف كل

تمتلكها لدعم سوق كفاءة تساعد على جذب رأس المال المحلي والأجنبي، وتخفيض تكلفة رأس المال للشركات المحلية [2].

الملكية المؤسسية Institutional Ownership:

أما الملكية المؤسسية فإنها تعني تركيز ملكية أسهم الشركة في يد بعض المؤسسات المالية مثل (البنوك، الشركات القابضة، شركات التأمين، صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات) وتقاس من خلال قسمة الأسهم المملوكة للمؤسسات الأخرى إلى إجمالي أسهم الشركة، وتشير العديد من الدراسات الحديثة إلى وجود اتجاه متزايد في الملكية المؤسسية على مر السنوات في العديد من الدول، وتعد الملكية المؤسسية وبصفة خاصة من الأمور المهمة في الاقتصادات الناشئة، إذ تقوم هذه المؤسسات بتجميع الأموال من الأطراف التي لديها مدخرات وتوجيهها إلى الأطراف التي تحتاج إلى تمويل [19]، وهناك وجهة نظر فيما يتعلق بدور المؤسسات المالية في السوق المالية، تتمثل وجهة النظر الأولى في المستثمر المؤسسي قصير الأجل، إذ يمكن النظر للمؤسسات المالية على أنها مؤسسات ذات استثمارات عابرة مؤقتة وقصيرة الأجل قائمة على تكوين محفظة أوراق مالية تشتمل على امتلاك حصص صغيرة في العديد من الشركات التي يتم فيها المضاربة بشكل متكرر بناء على الأداء المالي للشركة في الأمد القصير، إذ تتجه نحو تفضيل تحقيق أرباح حالبة دون التركيز على تحقيق أرباح في الأمد الطويل، بينما تتمثل وجهة النظر الثانية في المستثمر المؤسسي ذو الرؤية طويلة الأجل، إذ يُمكن النظر إلى الاستثمارات المالية للمؤسسات على أنها استثمارات طويلة الأجل تعمل على إزالة الحوافز نحو السلوك قصير الأمد للاستثمار من خلال توفير رقابة عالية على سلوك الإدارة، ويحدث ذلك أما بشكل صريح عن طريق آليات الحوكمة المختلفة، أو ضمنيا عن طريق تجميع المعلومات وتقييم تأثير القرارات الإدارية بشكل صحيح [17].

الملكية العائلية Family Ownership:

يُقصد بالملكية العائلية هي قدرة إحدى العائلات في السيطرة على الشركة سواء عن طريق الملكية أو الإدارة أو كليهما، كما يمكن لها القيام ببعض الممارسات التي تحقق المصالح الذاتية للعائلة وتميرير الأعمال الخاصة بها على حساب حقوق الأقلية [20]، ويمكن تعريف الشركة العائلية بأنها الشركة التي يكون مؤسسها هو أحد أفراد عائلته، ويكون أما رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس إدارة أو مديرا تنفيذيا فيها أو مالكا بنسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة، وعندما يكون هنالك أكثر من مؤسس بسبب

ووفقاً لنظرية المحاسبة الوضعية فإن اختيار السياسات المحاسبية يعتمد على جوانب مهمة تتمثل بالكفاءة والنفعية (الانتهازية)، إذ إن المدراء النفعيين (الانتهازيين) يبتعدون عن جانب الكفاءة بسبب عوامل متنوعة عندما يتم القيام بتحديد خيار السياسات المحاسبية [6].

3- تأثير هيكل الملكية في الاختيار المحاسبي:

اتفق أغلب الباحثين السابقين على أن هيكل الملكية يمثل أحد العوامل المهمة المحددة لاختيار السياسات المحاسبية، فالمسألة اتجاه المالكين الناشئة عن فصل الملكية وخطط الحوافز الإدارية القائمة على الأداء تدفع المديرين إلى اعتماد سياسات محاسبية تتناسب مع مصالحهم الشخصية بشكل عام [5]، وقاما (Astami & Tower) بدراسة بحثية في منطقة بلدان آسيا على المحيط الهادئ، وتوصلا إلى أن الوحدات الاقتصادية ذات المراقبة المكثفة من قبل المالكين تتجه إلى اعتماد سياسات محاسبية تزيد من الأرباح، وإن هيكل الملكية يعد أحد العوامل المحددة الرئيسة، فضلاً عن إن مدى الملكية العامة يرتبط بعلاقة طردية مع السياسات المحاسبية التي تزيد من الأرباح [30].

ومن جهة أخرى، فإن عامل الملكية لا يعد عاملاً مهماً بالنسبة إلى الوحدات الاقتصادية اليونانية وفقاً لرؤية (Tzovas)، الذي أشار إلى أن الشركات المملوكة بشكل صارم التي يكون فيها تدخل المالكين مرتفعاً نسبياً فإنه لا توجد أهمية لخطط الحوافز والمكافآت الإدارية، وأن تلك الوحدات تواجه تكاليف غير ضريبية أقل بالمقارنة مع الوحدات الاقتصادية ذات الملكية المرتفعة، وتم التوصل إلى أن هكذا وحدات اقتصادية في اليونان تعمل على تنفيذ سياسات محاسبية تخفض من الضرائب [31].

وأشار (Alves) إلى أنه من المتوقع أن يراقب كبار المساهمين السلوك الإداري بشكل فعال، مما يقلل من نطاق الانتهازية الإدارية، ويؤدي إلى ارتفاع جودة التقارير المالية، وقد يواجه مدراء الوحدات الاقتصادية ذات التركيز العالي للملكية سلطة تقديرية أقل على اختيار الطرق المحاسبية، ونتيجة لذلك من المحتمل جداً أن يكون لدى مديري الوحدات ذات الملكية المركزة قدرة أقل على الاختيار من بين الطرق المحاسبية التي تعجل من الإبلاغ عن الدخل لزيادة تعويضاتهم، فضلاً عن ذلك فإنه بسبب الحصص الكبيرة للملكية، وقلة تنوع الأسهم، والأفق الاستثماري الطويل، فإن كبار المساهمين لديهم تفضيلات أكبر للتقارير المالية المتحفظة لتخفيض تكاليف التقاضي والوكالة [32].

من (Hendriksen & Breda) السياسات المحاسبية على أنها أسس، توصيات، تفسيرات، قواعد وأنظمة المحاسبة المستخدمة من قبل إدارة الوحدات الاقتصادية في اعداد كشوفاتها المالية، وأن السياسات المحاسبية لوحدة اقتصادية معينة تتضمن الطرق التي يتم استخدامها من قبل الإدارة لتلك المبادئ في ظروف معينة، والتي تقدم صورة حقيقية للوضع المالي والتغيرات في المركز المالي وأداء الوحدات الاقتصادية [26].

ويرى بلقاوي أن الوحدات الاقتصادية بحاجة إلى أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية عند اثبات الصفقات وإعداد الكشوفات المالية، وأن هذه الطرق تمثل ما يسمى بالسياسات المحاسبية، فكل وحدة سياساتها المحاسبية التي اختارتها من بين ما هو متاح لها ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والتشريعات المحاسبية الأخرى [27].

2- محددات اختيار السياسات المحاسبية:

على الرغم من عزم مجلس معايير المحاسبة الدولية بعدم السماح بتعدد بدائل الاختيار المحاسبي في المعالجة المحاسبية للمعاملات والأحداث المماثلة، إلا إن معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) لا تزال تحتوي على خيارات متعددة من البدائل للمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات المتماثلة، وبذلك فإن بعض السياسات المحاسبية تؤدي إلى اختلافات في الاعتراف والقياس والإفصاح، مما يحد من إمكانية قابلية المقارنة بين القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية المختلفة [28].

تم انتقاد معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) كونها توفر مرونة في العديد من المجالات، إذ تسمح بالمعايير بأكثر من معاملة محاسبية واحدة، وقد حددت الدراسات السابقة الآثار الاقتصادية من اختيار الطرق المحاسبية لعدد من العوامل، مثل التكاليف السياسية، ورقابة الملكية، والعلاقات التعاقدية والضرائب لتوضيح اختيار المديرين للطرق المحاسبية، وأفترض الباحثون إن اختيار السياسات المحاسبية في هذه العوامل تحفز المديرين على استخدام طرق محاسبية بديلة، حتى يتمكنوا إما من زيادة الدخل المحاسبي أو تخفيضه [6].

بينما أشار كل من (Iatridis & Joseph) إلى أن القيام باعتماد سياسة محاسبية معينة يستلزم بشكل أساسي ثلاث مراحل مهمة، تتمثل المرحلة الأولى منها في مرونة الإبلاغ المالي، أما المرحلة الثانية فهي تعنى باختيار السياسة المحاسبية، وتهتم المرحلة الأخيرة بمراجعة اختيار السياسة المحاسبية [29].

المحور الثالث: الجانب التطبيقي للبحث

تحليل العلاقة بين مكونات هيكل الملكية وسياسة التحفظ المحاسبي

1- نبذة تعريفية عن القطاع المصرفي عينة البحث:

يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات المهمة في اقتصاد البلد، إذ إن استمرارية القطاع المتمثل بالمصارف ونموه يعتبر نجاح الاستراتيجيات المالية لذلك القطاع، وعلى وفق ذلك يواجه العديد من المخاطر في بيئة الأعمال سواء أكانت قانونية أم مالية أم تشغيلية، وتشكل تلك المخاطر عقبة أمام تنفيذ أنشطتها لاسيما المخاطر المالية التي تتمثل بهبوط التدفقات النقدية التشغيلية وعدم استقرار الأرباح وضعف نمو القيمة السوقية، لذلك تحاول إدارة المصارف مواجهة تلك المخاطر من خلال اتباع أسس محاسبية سليمة لحماية تدفقاتها النقدية التشغيلية، وتحاول المصارف من خلال اتباعها معايير الإبلاغ المالي الدولي القيام بالتحوط وحماية أنشطتها من المخاطر المذكورة فأغلب تلك المصارف اعتمدت في أدائها التحفظ المحاسبي الذي ساد لفترة طويلة رغم تعارضه مع العديد من المفاهيم المحاسبية وفي ظل غياب التحفظ من الأطار المفاهيمي فهي تواجه عدم تبرير اختيار ممارساتها المحاسبية.

يؤدي قطاع المصارف دورا حيويا في توفير الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي، فضلا عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي للاقتصادات الحديثة، وعلى الرغم من إن القطاع المصرفي العراقي يعد أحد النظم العريقة في المنطقة العربية إلا أنه لا يزال نظاما تقليديا في عمله بطيئا في نموه وتطوره، إذ ألقت ظروف الحرب التي مر بها العراق منذ العام 1980 والحصار الاقتصادي عام 1991 والفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في الاقتصاد العراقي بظلالها على القطاع المصرفي في البلد تاركة موروثة وأطرا بشرية وسياقات عمل وقوانين خلقت فجوة كبيرة بينه وبين النظم المصرفية السائدة في المنطقة والعالم.

2- اختبار العلاقة بين مكونات هيكل الملكية وسياسة التحفظ المحاسبي:

نتائج التحليل الوصفي

يستعين الباحث بالبرنامج الإحصائي (Eviews9) ويستخدم الاختبار الإحصائي الوصفي لقياس قيم متغيرات عينة البحث قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS، والجدول رقم (1) يظهر نتائج الاختبار وكالاتي:

جدول رقم (1) : نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي

Variable	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.
IO	1.057	0.083	23.231	0.000	4.398
MS	4.709	0.518	56.260	0.000	13.947
MO	0.265	0.168	0.794	0.000	0.267
CONSERVATISM	-1.114	-1.165	-0.001	-2.047	0.438
ROA	1.008	0.029	19.374	0.001	4.079
SIZE	11.456	11.566	11.983	9.114	0.600

الوسط الحسابي فكان بقيمة (-1.165)، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.438)، فيما كانت أعلى قيمة للتحفظ المحاسبي هي (-0.001) وادنى قيمة له (-2.047).

يُبين الجدول رقم (1) أعلاه نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي التي شملت الانحراف المعياري والحد الأدنى والأعلى والوسط الحسابي والوسيط، إذ بلغ عدد المشاهدات (55) مشاهد تمثل الوسيط بقيمة (-1.114)، أما

نتائج التحليل الوصفي بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي:

يظهر الجدول رقم (2) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث وكالاتي:

جدول رقم (2) : نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات البحث بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي

Variable	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.
IO	0.254	0.110	0.767	0.000	0.283
MS	3.819	0.647	59.670	0.000	13.284
MO	0.255	0.187	0.750	0.000	0.265
CONSERVATISM	-3.324	-2.432	-0.001	-14.451	2.968
ROA	0.669	0.010	16.865	-0.033	2.583
SIZE	11.505	11.721	12.195	9.037	0.788

تفسير نتيجة الفرضية الاولى من الفرضية الرئيسية "يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين نسبة الملكية المؤسسية واختيار السياسات المحاسبية".

تبين نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (3) أدناه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل والذي هو الملكية المؤسسية هي أعلى من (0.05) حيث بلغت (0.584) مما يعني رفض الفرضية أي لا توجد علاقة بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي.

تفسير نتيجة الفرضية الثانية من الفرضية الرئيسية "يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين نسبة كبار المساهمين واختيار السياسات المحاسبية".

تبين نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (3) أدناه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل الذي هو كبار المساهمين هي أقل من (0.05) حيث بلغت (0.032) مما يعني قبول الفرضية أي أن هنالك علاقة بين كبار المساهمين والتحفظ المحاسبي، وبالنظر إلى قيمة (Coefficient) التي هي قيمة موجبة نستنتج ان هذه العلاقة هي علاقة طردية مما يعني إنه كلما زادت نسبة كبار المساهمين ازداد التحفظ المحاسبي.

تفسير نتيجة الفرضية الثالثة من الفرضية الرئيسية "يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين نسبة الملكية الإدارية واختيار السياسات المحاسبية".

تبين نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (3) أدناه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل الذي هو الملكية الإدارية هي أقل من (0.05) حيث بلغت (0.031) مما يعني قبول الفرضية أي ان

يُبين الجدول رقم (2) أعلاه نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي التي شملت الانحراف المعياري والحد الأدنى والأعلى والوسط الحسابي والوسيط، إذ بلغ عدد المشاهدات (55) مشاهدته، وكانت قيم الوسيط الحسابي والوسط الحسابي والانحراف المعياري (-3.324)، (2.432)، (2.968) على التوالي، فيما كانت اعلى قيمة للتحفظ المحاسبي هي (-0.001) وادنى قيمة له (-14.451).

نتائج اختبار الفرضيات:

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي "يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين مكونات هيكل الملكية واختيار السياسات المحاسبية".

من خلال الجدول رقم (3) أدناه الذي يبين نتائج التحليل الإحصائي نجد أن قيمة (Prob) (F-statistic) أقل من (0.05) حيث كانت (0.000) مما يدل على ان الانموذج صالح للاختبار ونتائجه قابلة للاعتماد، أما قيمة (Durbin-Watson) فكانت (1.987) وهي قيمة مثالية لأنها تقع ما بين (1.5-2.5) مما يدل على عدم وجود مشكله ارتباط ذاتي في قيم السلسلة الزمنية لعينة هذه الفرضية.

أما بالنسبة الى قيمة (R-squared) فكانت (0.663) مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي 66%، فيما كانت (Adjusted R-squared) بقيمة (0.542) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر بالمتغير التابع بنسبة 54%.

انخفض التحفظ المحاسبي، والجدول رقم (3) يبين نتائج اختبار الفرضية وكالاتي:

هنالك علاقة بين الملكية الادارية والتحفظ المحاسبي، وبالنظر إلى قيمة (Coefficient) التي هي قيمة سالبة نستنتج ان هذه العلاقة هي علاقة عكسية مما يعني إنه كل ما زادت نسبة الملكية الادارية

جدول رقم (3) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسية قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي

$C_{t,i} = \beta + \beta_1 IO_{t,i} + \beta_2 MS_{t,i} + \beta_3 MO_{t,i} + \beta_4 ROA_{t,i} + \beta_5 SIZE_{t,i} + Firm$ and year Dummies + $\varepsilon_{t,i}$				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	-3.529	2.110	-1.673	0.102
IO	0.004	0.006	0.553	0.584
MS	0.006	0.003	2.224	0.032
MO	-0.484	0.216	-2.239	0.031
SIZE	0.220	0.184	1.198	0.238
ROA	0.071	0.028	2.495	0.017
Fixed effects of year	Controlled			
Fixed effects of firm	Controlled			
Durbin-Watson stat	1.987	(F-statistic) (5.474)	Prob (0.000)	
Adjusted R-squared	0.542	R-squared	0.663	

كانت (Adjusted R-squared) بقيمة (0.448) مما يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر بالمتغير التابع بنسبة 49%.

تفسير نتيجة الفرضية الاولى من الفرضية الرئيسية:

تبين نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (4) أدناه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل الذي هو الملكية المؤسسية هي أعلى من (0.05) حيث بلغت (0.690) مما يعني رفض الفرضية أي لا توجد علاقة بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي.

تفسير نتيجة الفرضية الثانية من الفرضية الرئيسية:

تبين نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (4) أدناه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل الذي هو كيار المساهمين هي أعلى من (0.05) حيث بلغت (0.411) مما يعني رفض الفرضية، أي لا توجد علاقة بين كيار المساهمين والتحفظ المحاسبي.

تفسير نتيجة الفرضية الثالثة من الفرضية الرئيسية:

تبين نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (4) أدناه أن قيمة (Prob) للمتغير المستقل الذي هو الملكية الادارية هي اقل من

تضمن الجدول رقم (3) أعلاه نتائج اختبار الفرضيات الفرعية قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي التي قامت بقياس العلاقة بين مكونات هيكل الملكية (الملكية المؤسسية، كيار المساهمين والملكية الإدارية) وسياسة التحفظ المحاسبي.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي:

من خلال الجدول رقم (4) أدناه والذي يبين نتائج التحليل الإحصائي نجد أن قيمة (Prob) (F-statistic) أقل من (0.05) حيث كانت (0.000) مما يدل على ان الانموذج صالح للاختبار ونتائجه قابلة للاعتماد، أما قيمة (Durbin-Watson) فكانت (1.987) وهي قيمة مثالية لأنها تقع ما بين (1.5-2.5) مما يدل على عدم وجود مشكله ارتباط ذاتي في قيم السلسلة الزمنية لعينة هذه الفرضية.

أما بالنسبة الى قيمة (R-squared) فكانت (0.668) مما يعني أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بالمتغير التابع هي 67%، فيما

هي علاقة عكسية مما يعني أنه كل ما زادت نسبة الملكية الادارية انخفض التحفظ المحاسبي.

(0.05) حيث بلغت (0.018) مما يعني قبول الفرضية أي ان هنالك علاقة بين الملكية الادارية والتحفظ المحاسبي، وبالنظر إلى قيمة (Coefficient) التي هي قيمة سالبة نستنتج ان هذه العلاقة

جدول رقم (4) : نتائج اختبار الفرضية الرئيسية بعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي

$C_{t,i} = \beta + \beta_1 IO_{t,i} + \beta_2 MS_{t,i} + \beta_3 PM_{t,i} + \beta_4 ROA_{t,i} + \beta_5 SIZE_{t,i} + Firm$ and year Dummies + $\varepsilon_{t,i}$				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	63.041	25.624	2.460	0.019
IO	-0.640	1.589	-0.403	0.690
MS	-0.027	0.032	-0.833	0.411
PM	-4.165	1.672	-2.492	0.018
SIZE	-5.407	2.171	-2.491	0.018
ROA	-0.107	0.053	-2.013	0.052
Fixed effects of year	Controlled			
Fixed effects of firm	Controlled			
Durbin-Watson stat	1.305	(F-statistic) (3.714)	Prob (0.000)	
Adjusted R-squared	0.488	R-squared	0.668	

المالية، لذلك فإن اختيار السياسة المحاسبية هو قرار إداري يتم في ضوء مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالظروف البيئية، مثل المحددات القانونية والمحاسبية، أو خصائص تلك الشركات مثل القرارات المالية أو الحجم.

4- يؤدي تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) إلى وجود مساحة من الحرية للإدارة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تحقق أهدافها وعلى مدى الفترات المحاسبية، عن طريق الأختيار من بين بدائل الطرق والسياسات المحاسبية المقبولة.

5- تشير نتائج الاختبار الاحصائي للمصارف عينة البحث عن وجود علاقة عكسية ما بين نسبة الملكية الإدارية وسياسة التحفظ المحاسبي قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS، وهذا يؤشر على إن تطبيق المعايير لم يحد من سلوك الإدارة اتجاه سياسة التحفظ.

6- تؤشر نتائج الاختبار الاحصائي للمصارف عينة البحث على أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي IFRS حد من تأثير ارتفاع

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1- يُعد نمط هيكل الملكية المحدد الأساس لتكاليف الوكالة، إذ تختلف المشاكل الناتجة عن الملكية المركزة عن تلك الناتجة من الملكية المشتتة، ويعد نمط هيكل الملكية السائد في المصارف التجارية العراقية هو الملكية المركزة، التي غالباً ما تتصف بقدرتها في الهيمنة على قرارات مجلس الإدارة.

2- وجود علاقة بين هيكل الملكية وقيمة الشركة تختلف باختلاف مكونات هيكل الملكية، إذ إن وجود ملكية إدارية عالية سوف يعمل على اختيار سياسة محاسبية غير متحفظة، ومن ثم المبالغة في الأرباح من أجل زيادة مكافآتها، وإن وجود ملكية مؤسسية مرتفعة سيؤثر إيجاباً على قيمة الشركة لأنه يحد من السلوك الانتهازي للإدارة.

3- هنالك أهتمام ملحوظ من قبل المنظمات المهنية والباحثين في موضوع السياسات المحاسبية لما له من تأثير في إعداد التقارير

[2] الشاهد، ريماء محمود و العناتي، رضوان محمد، (2017)، أثر هيكل الملكية وخصائص المصارف على جودة الأرباح: دراسة اختبارية على قطاع التأمين الأردني، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 17، العدد 21، الصفحات 16-30.

[3] Kamaruzaman, S. A., Ali, M. M., Ghani, E. K., & Gunardi, A. (2019), Ownership structure, corporate risk disclosure and firm value: a Malaysian perspective, International Journal of Managerial and Financial Accounting, 11(2), Pp 113-131.

[4] مصطفى، حسن توفيق (2017)، العوامل المؤثرة في اختيار الادارة للسياسات المحاسبية، جامعة الزرقاء الأردن، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد الثاني، 9822-2352.

[5] Sandaruwan, E.A.P., Lakshani, R.S.A., Vidanapathirana, M.M., Perera, S.N. & Sachinthani, P.W.G., (2018) Determinants of Accounting Policy Choices Under International Accounting Standards-Evidence From Srilanka, <http://mgt.sjp.ac.lk/acc/wp-content/uploads/2018/12/Group-Number-06.pdf>.

[6] Ali, Muhammad Jahangir, & Ahmed, Kamran, (2016), Determinants Of Accounting Policy Choices Under International Accounting Standards Evidence From South Asia, The current issue and full text archive of this journal is available on Emerald Insight at: www.emeraldinsight.com/1030-9616.htm.

[7] حمدان، علام محمد موسى، عادل محمد يسلم السريع ومحمد سلامة عناسوه، (2016)، هيكل الملكية في الشركات المدرجة في بورصة البحرين ودورة في تخفيض تكاليف الوكالة، مجلة الاقتصاد والأعمال، المجلد 24، العدد 4، ص 82-98.

[8] Goldberg, S. R., Danko, D., & Kessler, L. L. (2016). Ownership structure, fraud, and

نسبة كبار المساهمين في التأثير على قرارات الإدارة اتجاه سياسة التحفظ المحاسبي.

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة قيام المسؤولين عن سوق العراق للأوراق المالية بإعداد بيانات الشركات المدرجة أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية بصيغة Excel وارسالها الى الجامعات لتلبية احتياجات الباحثين من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا الراغبين في كتابة البحوث في هذا المجال، وذلك من خلال عمل قاعدة بيانات للمعلومات المالية وغير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بحيث تكون مبنية بطريقة تسهل على الباحثين وطلبة الدراسات العليا استخدامها.
- 2- ضرورة ضبط السلوك الإنتهازي للمديرين، والاهتمام بتحديد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل والعمل على اختيار مصادر التمويل بالشكل الذي يساهم في تعظيم منافع المالكين ومن ثم زيادة القيمة السوقية للشركة.
- 3- دراسة تأثير تنوع مكونات هيكل الملكية في القطاعات الأخرى سواء أكانت خدمية أم مالية أو صناعية ودراسة تأثير هذه المكونات على إدارة الأرباح أو تأثيرها على جودة الأرباح وغيرها، وذلك من خلال إجراء المزيد من البحوث المتعلقة بأهمية مكونات هيكل الملكية في الوحدات الاقتصادية ومدى تأثيرها بالقيمة السوقية لتلك الوحدات.
- 4- عدم التخلي عن تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة مع ضرورة مراعاة التعقل في تطبيقها، فكما إن تطبيقها يجعل من المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار، إلا إن المبالغة في تطبيقها قد تضر بالشركة لأعتقاد المساهم بأنه يستثمر أمواله في شركة أقل نجاحاً، مما يجعله يتصرف بأسهمه بأقل من قيمتها.

الهوامش

* بحث مستل من اطروحة دكتوراه

المصادر:

- [1] عيدان، ثامر صالح، (2020)، العلاقة بين محددات هيكل الملكية وتقرير تعليقات الإدارة وأثرهما في لا تماثل المعلومات- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

- <http://dx.doi.org/doi:10.1016/j.jfs.2017.06.007>.
- [16] يوسف، علي (2012)، أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية - دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول.
- [17] أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد (2020)، أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، <https://atasu.journals.ekb.eg/article>
- [18] المدبولي، داليا محمد الخولي، (2016)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على توزيعات الأرباح النقدية من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية عن الشركات المسجلة في البورصة المصرية، مجلة كلية التجارة، الجامعة الإسكندرية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص 207 - 266.
- [19] Haddad, A. Wasim A., Naser A. And H. Nobanee, (2015), "The Impact Of Ownership Structure And Family Board Domination On Voluntary Disclosure For Jordanian Listed Companies, Eurasian Business Review, 5(2), Pp. 203 -234.
- [20] مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٤)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، مجلة كلية التجارة، جامعة بنها.
- [21] Ayuba, H., Bambale, A. J. A., Ibrahim, M. A., & Sulaiman, S. A. (2019). Effects of Financial Performance, Capital Structure and Firm Size on Firms' Value of Insurance Companies in Nigeria. Journal of Finance, Accounting & Management, 10(1).
- [22] Derouiche, Imen, Majdi Hassan & Sarra Amdouni, (2018), Ownership structure and investment-cash flow sensitivity, Journal Of Management & Governance, Vol. 22, Pp. 31-54.
- corporate governance. Journal of Corporate Accounting & Finance, 27(2), 39-46.
- [9] Allaya, M., Derouiche, I., & Muessig, A., (2018), Voluntary disclosure ownership structure, and corporate debt maturity: A study of French listed firms, International Review of Financial Analysis, <https://doi.org/10.1016/j.irfa.2018.12.008>.
- [10] Ibrahim, H. & Samad, F. A., (2011), Corporate governance mechanisms & performance of public-listed family-ownership in Malaysia. International Journal of Economics and Finance, 3(1), Pp. 105-115.
- [11] هندي، منير أبراهيم، (2009)، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء- مدخل حوكمة الشركات، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية، ط1، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
- [12] أبو يحيى، جعفر سليمان، (2019)، أثر هيكل الملكية في أتعاب التدقيق الخارجي: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 15، العدد 3، ص. 420-430.
- [13] Zhang, Qiaowen & Erasmus, Pierre D., (2016), Study on the Relationship Between Ownership Structure and Corporate Performance: Evidence From Chinese Companies Listed on the GEM Board, International Business & Economics Research Journal, Vol. 15, No. 2, Pp. 27-40.
- [14] Andriy, B., Massimo M. & V. Yaday, (2017), "Family Ownership, Country Governance and Foreign Portfolio Investment, Journal of Empirical Finance", 41 (March), Pp. 96 – 115.
- [15] Sensoya, Ahmet, (2017), Firm size, ownership structure, and systematic liquidity risk: The case of an emerging market, Journal of Financial Stability,

- Choice under SSAP 20, *Managerial Auditing Journal*, vol.20, no.7, p.p.763-778.
- [30] Astami, Emita W. & Tower, Greg, (2006), Accounting-policy choice and firm characteristics in the Asia Pacific region: An international empirical test of Costly Contracting Theory, *The International Journal of Accounting*, No. 41, P.P. 1-21.
- [31] Tzovas, C, (2006), Factors Influencing a Firm's Accounting Policy Decisions When Tax Accounting and Financial Accounting Coincide, *Managerial Auditing Journal*, vol.21, no.4, p.p.372-386.
- [32] Alves, Sandra, (2019), Accounting For Investment Property: Determinants Of Accounting Policy Choice by Portuguese Listed Firms, *International Journal Of Accounting and Taxation*, Vol. 7, No. 2, P.P. 1-10, ISSN 2372- 4978.
- [23] الظاهر، نعيم إبراهيم (2009)، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية- إربد.
- [24] مجلس معايير المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية (IAS) (2017).
- [25] الشيرازي، عباس مهدي (1990)، نظرية المحاسبة، ط1، الكويت، دار ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
- [26] Hendriksen, Eldon S. & Breda, Michael F. van (1992) *Accounting Theory*, 5th Edition, USA, Boston, Irwin.
- [27] بلقاوي، احمد رياض (2009)، نظرية محاسبية - الجزء الأول، ترجمة العبدالله، رياض والججاوي، طلال، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- [28] Rossouw, J., (2010), Empirical Results Of The Accounting Policies Chosen by South African Listed Companies, *Meditari Accountancy Research*, vol. 18, No. 2, 2010, P 38- 56.
- [29] Iatridis, G & Joseph, N, (2005), 'A Conceptual Framework of Accounting Policy